والمعنى مثل ذلك الذي قصصنا عليك من الطاف من احسانهم قوله وكذلك جعلنا ذلك
مثل ذلك سوّى على كذلك فعلنا بقينا ما قبلها وقدره الزمخشري بحسب ان يعاد و كما
جعلنا في مكة صناديدها ليمكروا فيها ذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها
واللام في ليمكروا يجوز ان تكون للعاقبة وان تكون للعلة مجازا وجعل تصيره
تتعدى لاثنين واختلف في تقديرهما والصحيح ان تكون في كل قرية مفعولا ثانيا قدم
على الاول والاول اكابر مضافا لمجرميها والثاني ان في كل قرية مفعول مقدم لضا
اكابر هو الاول ومجرميها بدل من اكابر ذكره ابو البقاء الثالث ان يكون اكابر
مفعولا ثانيا قدم ومجرميها مفعول اول اخر والمعنى جعلنا في كل قرية مجرميها اكابر
فيتعلق الجار بنفس الفعل قبله ذكر ذلك ابن عطية قال الشيخ وما اجازه لغيره ابا
البقاء وابن عطية خطا وذهول عن قاعدة نحوية وهو ان افعل التفضيل اذا كان
بمن ملفوظا بها او مقدرة او مضافا الى نكرة كان مفردا مذكرا على كل حال
سواء كان لمذكر ام مؤنث مفردا ام مثنى ام مجموع واذا ثني او جمع او
طابق ما هو له لزمها احد امرين اما الالف واللام واما الاضافة لمعرفة واذا تقرر
ذلك فالقول بكون مجرميها بدلا وكونه مفعولا اولا واكابر مفعول ثان خطا لالتزامه
ان يبقى اكابر مجموعا وليست فيه الف ولام ولا هو مضاف لمعرفة قال وقد تنبه
الكرماني الى هذه القاعدة فقال اضاف اكابر الى مجرميها لان افعل لا يجمع الا مع الالف
واللام او مع الاضافة قال الشيخ وكان ينبغي ان يقيد بالاضافة الى معرفة قلت
اما هذه القاعدة فمسلمة ولكن قد ذكر محمد بن مالك ان عطية سوّى وما اطلقه الحسين
الامين ذلك الواحدي ايضا ومنع ان يجوز اضافته اكابر الى مجرميها قال رحمه الله
ولابد على التقديم والتاخير تقديره جعلنا مجرميها اكابر ولا يجوز ان يكون الاكابر
مضافا لانه لا يتم المعنى ويحتاج الى اضمار المفعول الثاني للجعل لانك اذا قلت
جعلت زيدا وسكت لم يفد الكلام حتى تقول رئيسا او دليلا وما اشبه ذلك ولانك اذا
اضفت الاكابر فقد اضفت النعت الى المنعوت وذلك لا يجوز عند البصريين قلت
هذان

هذان الوجهان اللذان ردهما الواحدي ليسا بشيء اما الاول فلا نسلم الى اضمار
المفعول الثاني وانه لا يتم الكلام بدونه وما اورده من الامثلة فليس مطابقا
لانا نقول ان المفعول الثاني هنا مذكور مصرح به وهو الجار والمجرور السابق
واما الثاني ولا نسلم انه من باب اضافة الصفة لموصوفها لان المجرمين اكابر
واصاغر باعتبار نسبة لا القصد الوصف والرابع ان المفعول الثاني محذوف
قالوا وتقديره جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فساقا ليمكروا وهذا ليس بشي
لانه لا يحذف شي الا لدليل والدليل على ما ذكروه غير واضح وقال ابن عطية
ويقال اكابرة كما يقال احمر واحامرة قال الشاعر ان الاحامرة الثلاثة
اهلكت مالي وكنت بهن قدما مولعا قال الشيخ ولا اعلم احدا اجاز في جمع
افعل افاعلة بل نص النحويون على ان افعل التفضيل يجمع للمذكر على الافاضل
او على الافعلين وهذه التي ذكرها النحويون على ان افعل التفضيل يجمع للمذكر
على الافاضل او على الافضلين اي هما يكونان دالة على المعنى في مثل هذه النسبة فهو
الاكابر والاصاغر في الابرار والبطة والاشعبية ولـ... ونحاس والشيء العذب
من ذلك في مسي والجمهور على اكابر جمعا وقرأ ابن مسلم اكبر مجرميها بالافراد وهو جائز
وذلك ان افعل التفضيل اذا اضيف لمعرفة واريد بها غير المفرد والتذكير
جاز ان يطابق كالقراءة المشهورة هنا وفي الحديث احاسنكم اخلاقا وجاز ان
يفرد وقد اجتمع على ذلك في قوله ولتجدنهم احرص الناس قوله حيث يجعل رسالته وبعده
وجهان احدهما انها خرجت عن الظرفية وصارت مفعولا لها على المعنى والشيء العامل
فيها اعلم هذه لما تقدم من ان افعل لا ينصب المفعول قال ابو علي لا يجوز ان يكون
العامل فيه حيث اعلم هذه الظاهرة ولا يجوز ان يكون حيث ظرفا لانه يصير المعنى
الله اعلم في هذا الموضع ولا يوصف الله تعالى بانه اعلم في مواضع واوقات لان علمه
لا يختلف باختلاف الامكنة والازمنة واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا
دل عليه اعلم وحيث لا يكون ظرفا بل يكون اسما وانتصابه على المفعول على الاتساع وبه قال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)